

التوظيف السياسيّ للمساجد في مصر بعد ٢٠١١
قراءة في الخبرة التاريخية وانعكاساتها على السياق السياسي

ورقة بحثية صادرة عن مركز إدراك للدراسات والاستشارات

إعداد: محمود عبد العال

مركز إدراك للدراسات والاستشارات

آب/ أغسطس ٢٠١٧

إدراك RAK
FOR STUDIES & CONSULTATIONS • للدراسات والاستشارات

المحتوى

٣	توطئة.....
٣	أولاً: المسجد: مفهومه وتطور دوره.....
٦	ثانياً: تطور سياسات إدارة المساجد في مرحلة ما قبل الثورة وما بعدها.....
٦	قبل ٢٥ يناير/كانون الثاني.....
٨	احتكار الدولة للنشاط الديني.....
٨	متابعة الدولة لأنشطة المساجد.....
٩	بعد ٢٥ يناير/كانون الثاني.....
٩	المرحلة الانتقالية الأولى (عهد المجلس العسكري).....
١٠	المرحلة الانتقالية الثانية (عهد الرئيس الأسبق محمد مرسي).....
١١	خاتمة.....
١٢	المراجع.....
١٢	الكتب العربية.....
١٢	الكتب الإنجليزية.....
١٢	الدراسات العربية.....

توطئة

أدت المساجد كجامعة إسلامية وحوزات ثقافية دوراً كبيراً في العصور الإسلامية المختلفة، فكانت في العصر المملوكي ١٢٥٠-١٥١٧ ذات دور مؤثر في نشر الثقافة والعلم ولا سيّما التعليم البدائي كما في حالات صعيد مصر، وذلك ساهم بدرجة كبيرة في تشكيل الحياة الثقافية وانعاشها في هذا العصر. بالإضافة إلى هذا الدور أدت أيضاً دوراً في المقاومة؛ وظهر ذلك في مقاومة الاحتلال الفرنسي، حيث انطلقت ثورتا القاهرة الأولى والثانية من الجامع الأزهر، وكذلك ثورة ١٩١٩ ضد الاحتلال الإنجليزي. وخطاب الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر من أعلى منبر الجامع الأزهر للدعوة للمقاومة في حرب السويس ١٩٥٦ ضد العدوان الثلاثي^١.

على صعيد آخر تُنبُع أهمية دراسة العلاقة بين تأثير المساجد على المجال العام في مصر من المقاربة التاريخية، التي تُبرهن إلى حد بعيد ارتباط المساجد بالأحداث الكبرى. دعا ذلك الدولة المصرية بشكلها المركزي الحالي الذي ترسّخ في عهد محمد علي ١٨٠٥ إلى أن تعمل على مأسسة وتقنين إدارة هذه المساجد، لتحتكر لنفسها الإدارة والمتابعة.

من ثم ستدور الإشكالية الرئيسة لهذه الورقة حول انعكاس التطور التاريخي للتوظيف السياسي للمساجد على السياسات الراهنة، ولا سيّما مع تنامي أنشطة المساجد وتعددها بالتزامن مع ظهور الجمعيات ذات الطابع الخيري، والتيارات السياسية ذات المنطلقات الدينية. وستركز الورقة بالأساس على انعكاس التوظيف السياسي للمساجد على رسالتها الدينية، ولا سيّما في ظل حالات الصراع التي شهدتها المساجد بين التيارات السياسية الدينية من ناحية ووزارة الأوقاف من ناحية أخرى. بناءً على ذلك تحاول الدراسة اختبار عدة فروض أبرزها:

- ١- هناك صيرورة تاريخية تؤكد دور المساجد في أوقات الأزمات.
- ٢- ارتبط انفتاح المجال العام في مصر بعد كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بمزيد من سياسة استخدام المساجد.

الكلمات المفتاحية

المساجد، الدور السياسي، المنابر، الخطبة المكتوبة، الخطبة، صراع المنابر

أولاً: المسجد: مفهومه وتطور دوره

بدايةً يجب التعريف بمفهوم المسجد في الفقه الإسلامي، حيث يرى الفقيه محمد بن عبد الله الزركشي، أن المسجد لغاً ينبثق من مكان "السجود"، وفي هذا الأمر تطهير وتقديس له حيث إن السجود له مدلولاته في الفقه الإسلامي، حيث يُعد العبد أقرب ما يكون إلى ربه وهو ساجد، فقيل مسجد وليس مركع^٢. كذلك يُطلق عليه في بعض الأدبيات "جامع" بمعنى التّجمع. وفي كلا المعنيين تبرز إمكانية التوظيف السياسي له كأداة ذات تأثير؛ سواء معنوياً روحياً (مسجد)، أو مادياً بمعنى التّجمعات (جامع).

^١ بلال عبد الله، الدور السياسي للأزهر بعد الثورة: الثابت والمتحول. مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، ٢٠١٣، ص ٤.

^٢ محمد بن عبد الله الزركشي، إعلام المساجد بأحكام المساجد. وزارة الأوقاف، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٩٩٦، ص ٢٦-٢٨.

ارتبطت إدارة المساجد في الفقه الإسلامي بوليّ الأمر، حيث يقول الماورديّ في الأحكام السلطانية: "فأما المساجد السلطانية فهي المساجد والجوامع والمشاهد، وما عظم وكثر أهله من المساجد التي يقوم السلطان بمراعاتها فلا يجوز أن ينتدب للإمامة فيها إلا من ندبه السلطان لها وقلده الإمامة فيها؛ لئلا يفتنت الرعية عليه فيما هو موكول إليه، فإذا قلده السلطان فيها إماماً كان أحق بالإمامة فيها من غيره، وإن كان أفضل منه وأعلم"^٣. فهو من ثم حكر إدارة المساجد والشأن الدينيّ على إمام المسلمين، أو الحاكم وفقاً لاختلاف أنظمة الحكم. وذلك بعد تلاشي نظام الخلافة لمصلحة أنظمة الحكم الحديثة، حيث الرئيس في دولة مثل مصر، الملك أو الأمير في دول الخليج العربيّ، أو رئيس الوزراء كما في النظام السياسيّ العراقيّ. وبالطبع تكون الإدارة الرسميّة للمساجد من قبل الدولة أو الإدارة السياسيّة القائمة على شؤون المساجد، تُراعي ضمان الولاء السياسيّ للأئمة والقائمين على إدارة المساجد.

يأتي ذلك في إطار أهمية المسجد كمكان لتجمع المسلمين من ناحية، وقدسيّة الخطاب الدينيّ في نفوس الناس من ناحية أخرى. وهذا يقود إلى إشكالية الوحدة الدينيّة للمسلمين ودور المسجد في تدعيم هذه الوحدة، ولا سيّما مع تنامي دوره السياسي بعد ثورة يناير، في ظل استخدام التيارات والرموز الإسلامية له. فيتفق الناس في الصلوات، وما يتعلق بالشأن الدينيّ، لكنهم بالطبع يختلفون في تفضيلاتهم السياسيّة ورؤاهم للحياة. ورغم ذلك لا نستطيع هنا التغاضي عن محوريّة دور الدولة كإدارة مُحايدة لتنظيم الشأن الدينيّ، حتى لا يكون عشوائياً بيد الجماعات الدينيّة والسياسيّة المتناحرة.

عرف المسلمون المسجد كأول مدرسة إسلامية جامعة، حيث كان يقصده الناس لطلب العلم ولا سيما العلوم الشرعيّة كعلوم الفقه والتفسير، ومكان لتحفيظ القرآن الكريم، ومكان للصلح بين المتخاصمين، فضلاً عن كونه مكاناً روحانياً تتم فيه العبادة^٤. وكان الجامع الأزهر في مصر أول جامعة إسلامية حيث كانت تنتشر الحوزات العلمية والدينية في أروقه. ومع تطور الزمن والدخول إلى عصر الحداثة، وانتشار التعليم المدني لم يفقد المسجد دوره المحوريّ كمدرسة إسلامية عرفها المسلمون في صدر الإسلام، بل استمر هذا الدور في تثقيف الناس خاصة في الأمور الدينية وتحفيظ القرآن الكريم، واستخدامه للدعاية السياسيّة لكونه مكاناً جامعاً لأكبر عدد من الناس خاصة في صلوات الجمعة. فاستخدم الفاطميّون منبر الجامع الأزهر في مصر لتثبيت أركان حكمهم على حساب الخلافة العباسيّة في بغداد، حيث الدعاء للخليفة الفاطميّ بدلاً من العباسي^٥.

يتضح من ذلك كيفيّة تحول المساجد ومنابرهما (الأزهر الشريف كنموذج) كأداة لإدارة الصراعات السياسيّة بعيداً عن الدور الدينيّ المتنوّط بها. من ناحية أخرى يضر الدور السياسيّ للمسجد برسالته الروحيّة، حيث دفع الجامع الأزهر فاتورة انخراطه في الصراع السياسيّ بين العباسيّين والفاطميّين بالإغلاق مدة تقرب من ٩٨ عاماً بعد سقوط الخلافة الفاطميّة ودخول الأيوبيّين مصر ١١٦٣، وفتح المماليك بعد سقوط الدولة الأيوبيّة^٦. وهذا يعصف إلى حد بعيد

^٣ أبو الحسن الماورديّ، الأحكام السلطانية والولايات الإسلاميّة، دار ابن قتيبة، الكويت، ١٩٨٩، ص ١٣٠.

^٤ محمد عبد السلام عباس، في تاريخ الحضارة والثقافة العربيّة والإسلامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، ص ٨٣.

^٥ عمرو عزت، لمن المنابر اليوم؟: تحليل سياسة الدولة في إدارة المساجد، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، القاهرة، الطبعة الأولى،

أغسطس ٢٠١٤، ص ١٤.

^٦ المرجع السابق نفسه.

بأطروحة إدارة الدولة كهيئة مُحايدة للمساجد، ويُثبت من أطروحة أداتيّة المساجد Instrumental والشأن الدينيّ، سواء في يد الدولة كسلطة سياسيّة أو الجماعات السياسيّة ذات المنطلقات الدينية.

لقد عرف السلاطين المماليك إنشاء المساجد والجوامع كوسيلة للتقرب من الشعب المصريّ^٧، خاصة في ظل غياب الانسجام الهويّاتيّ (اللغة، والثقافة، والعرق، والتاريخ..إلخ). فسعى المماليك لتقوية روابطهم بالشعب المصريّ كبدل لغياب رابطة الأرض أو الوطن، واستبدلها برابطة الدين. وسعوا لترسيخ هذه الرابطة عن طريق بناء المساجد وجعلها ساحة للعبادة، ومحاكم للتقاضي، ورحاباً للعلوم ولا سيما العلوم الشرعية. ويأتيّ ذلك في إطار مركزية الدور الذي يؤديه المسجد في حياة المصريّين. فيُعد المكان الجامع للناس؛ سواء في الأفراح لعقد القران أو في الأحزان لتلقي العزاء، ومن ثم كان وسيلة مناسبة يتم استخدامها للدعاية السياسيّة حيث تتجمع الناس^٨.

نخلص ممّا سبق إلى أهمية المسجد كمحدد أساسي في عهد المماليك حيث ارتبط بالدعاية السياسيّة، ودق طبول الحرب، والدعوة للمقاومة في حالات الحرب، وكذلك لأغراض سياسية مثل الإعلان عن خلع أحد السلاطين وتولية آخر. كان للمساجد ورموزها الدينية دور كبير في مقاومة الاحتلال الفرنسيّ، حيث انطلقت ثورتا القاهرة الأولى والثانية ضد الفرنسيّين من الجامع الأزهر ١٨٠٠، واتخذت هذه الثورات من الأزهر الشريف مقراً للمقاومة بقيادة نقيب الأشراف عمر مكرم. ويمتد هذا الدور إلى قيام سليمان الحلبيّ السوريّ الذي يدرس بالأزهر بقتل قائد الحملة الفرنسيّة كليبر^٩.

ونتيجة لهذا الدور الحيويّ عمل محمد عليّ باشا، في إطار خطته لهيمنة على المجتمع المصري، على تأسيس إدارة المساجد، فأنشأ "ديوان عموميّ الأوقاف" ١٨٣٥ ليكون بمثابة اللجنة الأولى لشرعنة Legitimizing التدخل الحكوميّ في المساجد. ومن معالم هذا الإطار المؤسسيّ إنشاء إدارات مركزية مثل "المجلس الأعلى للأوقاف" و"مجلس إدارة الأوقاف"، وأخيراً تضمينها في الهيكل الوزاريّ "وزارة الأوقاف" ١٨٧٨.

ظهرت هذه الخبرة التاريخية بصورة كبيرة في الدعايا السياسيّة التي قادتها الجماعات الإسلامية بعد ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١١ من المساجد، سواء في الانتخابات التشريعية والرئاسية أو الاستفتاء على الدستور من خلال استغلال قوة المسجد التعبوية ورسالته المقدسة. من ناحية أخرى عملت الدولة بعد ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٣ على إحكام سيطرتها على المساجد ومنابرها لمنع توظيف خطابها ضد النظام الجديد، الذي تشكل على أنقاض نظام جماعة الإخوان المسلمين، من ثم حرمانهم من أهم أدواتهم الدعائية والتعبوية.

على صعيد مماثل ارتبطت -إلى حد بعيد- ثورة ٢٥ يناير/كانون الثاني بالمساجد، حيث باتت المساجد عنواناً بارزاً للتجمعات والمسيرات، بالإضافة إلى تلازم يوم الجمعة وما كان يُطلق عليها "المليونيات الثورية" آنذاك. ولكن من ناحية أخرى يربط البعض بين ثورة يناير/كانون الثاني والمساجد كمكان جامع يلتقي حوله الناس، وليس من مُنطلق دينيّ أو أيديولوجيّ

^٧ عباس، مرجع سابق، ص ٨٤.

^٨ المرجع السابق، ص ٨٥.

^٩ عبد الناصر محمد سرور، دور الخطاب الدينيّ في التعبئة السياسيّة في عهد الرئيس عبد الناصر (أزمي ١٩٥٦، ١٩٧٦ نموذجاً)، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد (١٣)، العدد الأول (غزة: ٢٠١١)، ص ٧٢٥-٧٢٦.

^{١٠} عمرو عزت، مرجع سابق، ص ١٥.

ولا سيّما في ظل إجراءات قانون الطوارئ التي تمنع التجمّع بكل صوره، وخاصة التجمع الاحتجاجي الضاغط على الحكومة وسياساتها.

ثانياً: تطور سياسات إدارة المساجد في مرحلة ما قبل الثورة وما بعدها

قبل ٢٥ يناير/كانون الثاني

عملت السلطة السياسيّة على ضمان سيطرتها على الشأن الدينيّ، حيث قامت بدسترة Constitutionalizing ذلك. ففي دستور ١٩٢٣ احتفظ الملك بسلطته التقليديّة على الشؤون الدينيّة. فنصت المادة ١٥٣ على سلطة الملك فيما يخص المعاهد الدينيّة وتعيين الرؤساء الدينيين والأوقاف^{١١}. في حين تنص المادة الثالثة من دستور ٢٠١٢ على أن الأزهر وهيئة كبار العلماء هم المنوط بهم كل ما يتعلق بمبادئ الشريعة الإسلامية، وأعطى هذا الدستور شرعيّة واضحة للخلط بين ما هو ديني وما هو سياسيّ، حيث القوانين واللوائح تصدر عن سلطة سياسيّة^{١٢}، ولكنه أقرّ أن تكون مراجعتها من خلال سلطة دينيّة وليس المحكمة الدستوريّة كما كان مُتبعاً سلفاً. وفُسر ذلك في إطار مشروع جماعة الإخوان المسلمين للتمكين.

أصدر الملك فؤاد الأول ١٩٢٧ القانون رقم ١٥، وينص على مباشرة الملك لسلطاته فيما يختص بالمعاهد الدينيّة، والرؤساء الدينيين، وكذلك سلطاته على الجامع الأزهر والمعاهد المُلحقة به، ويكون تعيينهم جميعاً بقرار ملكي^{١٣}. وفي عام ١٩٤٦ صدر القانون رقم ٣٦ بشأن اللائحة المنظمة لعمل وزارة الأوقاف، ونصت اللائحة على تعيين موظفي المساجد والعاملين بها بأمر ملكي أيضاً^{١٤}.

لم يستطع أي نظام سياسي في مصر التخلي كلياً عن الإسلام (مُمثلاً في إحكام السيطرة على إدارة المساجد)، لكنها من ناحية أخرى أكدت جميعاً أولوية السياسي على الديني. فعلى الرغم من حالة الثورة على إرث الدولة العثمانية إلا أن الأنظمة السياسية بدءاً من محمد علي حتى الآن عمدت إلى التمسك بالموورث العثماني، الذي يقضي بفرض سيطرة الدولة على المؤسسات الدينيّة عن طريق مركزة إدارتها من زاوية، ودفع رواتب العلماء والموظفين من زاوية أخرى^{١٥}. ينطلق ذلك كله من العمل على محاولة إضفاء الشرعية على النظام القائم، وكذلك محاولة لخلق التجانس الأيديولوجي انطلاقاً من فرضية حراسة الدولة للوحدة الدينيّة للمسلمين.

وشهدت إدارة المساجد بعد ثورة يوليو/تموز ١٩٥٢ مزيداً من حالات فرض سيطرة وزارة الأوقاف عليها والعاملين بها، فصدر قانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف ونقل صلاحيّات الملك، فيما يختص بتعيين الرؤساء الدينيين،

^{١١} الأمانة العامة لمجلس الشعب، "مجموعة الدساتير المصرية ١٨٢٤-١٩٧١"، الأمانة العامة لمجلس الشعب، القاهرة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٨، ص ١٦٧.

^{١٢} دستور جمهورية مصر العربيّة ٢٠١٢.

^{١٣} - القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧، في: عمرو عزت، مرجع سابق، ص ٨٧.

^{١٤} - القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦، في: عمرو عزت، مرجع سابق، ص ١٦.

^{١٥} Roger Owen, *State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East*. 3rd ed. (London ; New York : Routledge, 2004), P. p29-30.

وموظفَي المساجد، وإقامة صلوات الجمعة والعيدين، إلى رئيس الجمهورية^{١٦}. وصدر القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٠ الذي منح سلطة إدارة المساجد إلى وزارة الأوقاف^{١٧}، وتم ترسيخ اعتماد الأزهر على الدولة، حيث وضع عبد الناصر كل أملاك الأوقاف تحت سيطرة الدولة، وحرّم الأزهر من أوقافه، ومن ثم بات تابعاً مالياً وإدارياً لسلطة الدولة^{١٨}. ويعكس ذلك بدرجة كبيرة رغبة الدولة في تثبيت تبعية المؤسسات الدينية للدولة والحكومة؛ حيث تضمن التبعية المالية التبعية الإدارية، ومن ثم التحكم في نوعية الخطاب من خلال قواعد المنح والجزاءات تجاه الأئمة والعاملين في الحقل.

يُضاف إلى هذه الحزمة القانونية، قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٢ الذي فرض على أئمة المساجد تقديم مُلخّص لخطبهم للإدارة التنفيذية التابعين لها؛ وذلك لمراجعتها وإصدار التوجيهات اللازمة بشأنها، وكذلك تحدد هذه الإدارة التنفيذية من يُوكّل إليهم تقديم خطبة الجمعة. وكان هذا القانون أول محاولة لتطبيق الوحدة الدينية للدولة من خلال توحيد الخطبة الرسمية، الذي تم مؤخراً في عام ٢٠١٤.

يبرز من تطور الإطار القانوني الحاكم لعمل المساجد أن الدولة المصرية (باختلاف أنواع الحكم سواء الملكية أو الجمهورية) عملت على تأسيس وتقنين السيطرة على المساجد، وذلك بافتراض الوحدة الدينية للمسلمين، وتأكيد أهمية دور الدولة كهيئة مُحايدة لضمان هذه الوحدة. وأثبت ذلك بصورة أو بأخرى أهمية المنابر لتجيش الرأي العام خلف سياساتها، فضلاً عن ضمان عدم سيطرة الحركات الإسلامية على المساجد واستغلالها بطريقة أو بأخرى للترويج لأفكارها، التي غالباً ما تكون مُوجهة ضد سياسة الحكومة والسلطة التنفيذية، ولا سيما في حالات الوقف الأهلي والخيري غير التابع لرقابة وزارة الأوقاف؛ ممّا دعا الأخيرة للتوسع في تضمين مزيد من المساجد تحت إدارتها لضمان الرقابة عليها.

وفيما يتعلق بالرئيس السادات، تبنى موقفاً شعبياً أكثر ميلاً لتعزيز وجود الدين في المجال العام المصري، حيث لقب نفسه بالرئيس "المؤمن". ولكنه وقع في حالة من الصراع مع مؤسسة الأزهر، عندما أقدم على تحويل كل صلاحيات مشيخة الأزهر إلى وزارة الأوقاف، واتباع الإجراءات التدقيقية من قبل موظفي الأوقاف والأزهر على من يقع عليهم الاختيار كأئمة للمساجد^{١٩}؛ وذلك لضمان تحييد انتماءاتهم السياسية عن مهمتهم الروحية، ولا سيما مع تبنيه سياسات الانفتاح والسلام مع إسرائيل^{٢٠}. وهو ما يتطلب الدعم والتأييد الشعبي الكاملين.

أما فيما يتعلق بمرحلة نظام الرئيس الأسبق مبارك، فتتعدد السياسات تجاه إدارة المساجد. فتراوحت تلك السياسات بين اتجاهين؛ افتراض الوحدة الدينية للمسلمين واعتبار الدولة كإمام للمسلمين، أو العمل على إدارة التعدد والتنوع وفقاً لمبدأي الولاء أو الإتاحة سواء القانونية أو غير القانونية. وستتناول ذلك كلاً على حدة^{٢١}.

^{١٦} عمرو عزت، مرجع سابق، ص ٩٦.

^{١٧} المرجع السابق، ص ٩٧.

^{١٨} - Asef, Bayat, *Making Islam Democratic: Social Movements and the Post-Islamist Turn*, (Stanford CA: Stanford University press, 2007), P.37.

^{١٩} نادين سيكا، ديناميكيات الخطاب الديني الجامد وازدياد حركة العلمانية في مصر، في: بهجت فُرني وآخرون، الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها، بهجت فُرني (محرراً)، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، الطبعة الأولى، أكتوبر ٢٠١٢، ص ٩٩.

^{٢٠} Tamir, Moustafa, "Conflict and Cooperation between the State and Religious Institutions in Contemporary Egypt." *International Journal of Middle East Studies* 32, no. 1 (2000): 3-22.

^{٢١} للمزيد انظر: عمرو عزت، مرجع سابق.

احتكار الدولة للنشاط الديني

على الرغم من تمايز الواقع اليومي للمسلمين، إلا أنه ما زال هناك الأسطورة التي تفترض الوحدة الدينية للمسلمين. ويرصد تقرير الحالة الدينية في مصر ١٩٩٥ صدقيّة طرح الدولة نفسها كإمام للمسلمين^{٢٢}. فعملت الحكومة على فرض سيطرتها القانونية على المساجد، مثل ضمّ المساجد الأهلية التابعة لبعض الجمعيات والحركات ذات الهوى السياسي؛ وذلك بهدف تطوير خطابها السياسي المناوئ للدولة. ولكن تثبت الممارسة فشل هذا الطرح. فأصبح هناك مساجد للإخوان المسلمين، وأخرى للجماعة الإسلامية، وكذلك الحال بالنسبة للسلفيين والصوفيين. ويستطيع المصريون التمييز بين هذه المساجد (سواء كانت تنتمي للإخوان المسلمين أو السلفيين أو غيرهم) بناءً على الخطاب الديني والدعوي لأئمتها^{٢٣}.

ويرتبط هذا الفرض بأهمية دور الدولة كإمام لهذه الجماعة الموحدة دينياً. ويتطابق ذلك مع وظائف الإمامة في الفكر السياسي الإسلامي^{٢٤}، حيث يرى الماوردي في "الأحكام السلطانية" أن "الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا به"^{٢٥}. وتتطابق هذه الوظيفة بطريقة أو بأخرى كما ظهر في الإطار القانوني حول احتكار الحاكم (سواء الملك قبل حركة الجيش في يوليو/تموز ١٩٥٢، أو الرئيس بعد حركة الجيش ١٩٥٢) لإدارة الشأن الديني، وتعيين أئمة المساجد الكبرى. ومع التطور المؤسسي لوزارة الأوقاف، تم توكيل هذه المهمة لوزارة الأوقاف.

ولكن كما أبرزنا سلفاً مدى يوتوبية هذا الطرح، نظراً لتعدد الاختلافات والمصالح والتفضيلات السياسية، وأيضاً الاختلافات الدينية بالأخذ في الاعتبار تعدد المذاهب (حنفي، حنبلي، مالكي، شافعي)، أو الطائفة (سني، شيعي)، أو حتى بناءً على درجة التدين ما بين الأزهر وغيره. ويصطدم كذلك بالدور الإداري لوزارة الأوقاف حول منح تراخيص الإمامة، وإقامة الدروس أو منعها.

متابعة الدولة لأنشطة المساجد

ذأبت الدولة في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير/كانون الثاني على مراقبة النشاط الديني (وخاصة المساجد)؛ وذلك لضمان خطط التمكين الإداري لوزارة الأوقاف وموظفيها على هذه المساجد، وضمان عدم تمكّن الجماعات الدينية (سواء الجماعات ذات الأهواء السياسية، أو الجماعات ذات الخطاب الديني الأصولي) أو حتى التخوف من استخدامها كأدوات لنشر المذهب الشيعي^{٢٦}. وأشار في هذا الصدد الوزير الأسبق أحمد أبو الغيط^{٢٧} إلى أن ما كان يعوق عودة العلاقات المصرية الإيرانية في عهد مبارك، تخوف الأخير من الدور الإيراني في نشر التشيع في مصر^{٢٨}. ومن ثم كانت تقوم سياسة

^{٢٢} إكرام لمعي وآخرون، الحالة الدينية في مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد الأول، الطبعة الخامسة، ١٩٩٥، ص ٦٤-٦٥.

^{٢٣} عمرو عزت، مرجع سابق، ص ٢٧.

^{٢٤} نموذج لذلك: عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، المركز الوطني للبحث العلمي والتقني، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، ص

ص ٣٢٦-٣٢٧، ص ٣٨٠-٣٨١.

^{٢٥} أبو الحسن الماوردي، مرجع سابق، ص ٥.

^{٢٦} عمرو عزت، مرجع سابق، ص ٢٩-٣٥.

^{٢٧} آخر وزير خارجية في عهد مبارك، وأمين عام جامعة الدول العربية حالياً.

^{٢٨} أبو الغيط: مصر تراقب نشاط إيران لنشر التشيع على أرضها، العربية نت، تاريخ النشر: ١٩/٢/٢٠١٣، تاريخ الدخول: ٢٥/٨/٢٠١٧، ص

على الرابط: <https://goo.gl/3xeDtM>

وزارة الأوقاف على مُحاربة ذلك. صرح وزير الأوقاف آنذاك محمود حمدي زقزوق، أن مصر ستحارب أيّ محاولة لنشر المذهب الشيعيّ في مصر^{٢٩}.

وتراوحت استراتيجية الدولة المصرية ما بين ضمان ولاء أئمة المساجد، أو التدخلات الأمنيّة؛ وذلك كله لضمان عدم خروج المساجد عن السياسة الرسميّة التي وضعتها وزارة الأوقاف (باعتبارها المسؤولة عن الإدارة)، والأزهر الشريف (باعتباره المدرسة الأولى لتخريج الأئمة والدعاة).

استعانت وزارة الأوقاف بالعصا الأمنيّة، ولا سيما جهاز مباحث أمن الدولة لضمان عدم استغلال المساجد. وامتدت يد الأجهزة الأمنيّة للتعيينات، واجتماعات مديريّات الأوقاف الدوريّة. ومن ناحية أخرى غصّت الدولة الطرف عن حالات التوسّع في بناء المساجد خارج الإطار القانوني، سواء بالجهود الذاتيّة، أو الجمعيات الخيريّة؛ وذلك لعدم الاحتكاك بالمجتمع^{٣٠}. ولكنها كانت تُصدر قرارات ضمّتها للوزارة فيما بعد في حالة ورود شكاوى بشأن خطايا الدينيّ، أو ما قد يشوب عملها من سياسة مُخالفة لسياسة الوزارة كبث الفتن الطائفية، أو استخدامها كمنبر للدعايا السياسيّة.

بعد ٢٥ يناير/كانون الثاني

المرحلة الانتقاليّة الأولى (عهد المجلس العسكريّ)

اختلف الخطاب الدينيّ المُوجّه من وزارة الأوقاف بين ما قبل ٢٨ يناير/كانون الثاني وما بعده، حيث عمد خطباء الجمعة في ٢٨ يناير/كانون الثاني لتأكيد نعم الأمن والاستقرار، وعدم شرعيّة الخروج على الحاكم^{٣١}، ولكن فيما بعد شهد الخطاب الدينيّ حالة من الفورة، والخروج عن سياسة الدولة الدينيّة، ووزارة الأوقاف. استمرت هذه الحالة في ظل غياب سلطة الدولة وأدواتها (مثل الأداة الأمنيّة قبل ٢٥ يناير/كانون الثاني). واقتصر دور وزارة الأوقاف طوال المرحلة الانتقاليّة الأولى على المتابعة دون التدخل كما كان في السابق^{٣٢}.

من ناحية أخرى شهدت الوزارة وأئمتها المعتمدون حالة من الصدام مع التيارات الإسلاميّة والجمعيات الخيريّة فيما أُطلق عليه "صراع المنابر". تأتي حالة التصادم في ظل إصرار الحركات الإسلاميّة على استخدام المساجد للدعاية السياسيّة، ولا سيّما في ظل انفتاح المجال العام، وبروز أهمية صوت المواطن سواء في الاستفتاءات الدستوريّة، أو الانتخابات البرلمانيّة والرئاسيّة. وما يبرز هذه الحالة الصراعيّة والتوظيف السياسيّ للمساجد تصريح وزير الأوقاف، عبد الله الحسيني، للتيارات الإسلاميّة بالكف عن استخدام المساجد في الدعاية السياسيّة^{٣٣}.

^{٢٩} في حوار د. محمود زقزوق مع المصريّ اليوم، تاريخ المقابلة: ٢٠٠٩/٩/١٢، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/٨/٢٢، على الرابط:

<https://goo.gl/sBTcZC>

^{٣٠} إكرام لمعي وآخرون، مرجع سابق، ص ٦٥.

^{٣١} حسن محمد، موقف الأزهر ودار الإفتاء، في: أحمد عبدالحفيظ وآخرون، ثورة ٢٥ يناير/كانون الثاني (قراءة أوليّة ورؤيّة مستقبلية)،

عمرو هاشم ربيع (محرراً)، مركز الأهرام للدراسات السياسيّة والاستراتيجيّة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١١، ص ٢١١-٢١٣.

^{٣٢} عمرو عزت، ص ٣٦-٣٧.

^{٣٣} المرجع السابق نفسه.

أبرز ما نخلص به من هذه المرحلة: تأكيد فشل سياسات وزارة الأوقاف السابقة في إدارة المساجد بالعصا الأمنية تارةً، والمواءمات تارةً أخرى. كذلك أثبتت هذه المرحلة عدم صدقيّة الفرضيّة التي تؤمن بالوحدة الدينيّة للمسلمين. فتلونت الخطابات الدينيّة بعد الثورة بالألوان السياسيّة. فمثلاً ظهر الخطاب السلفي المتشدد الموجه ضد الصوفيّة والأقباط، وكذلك الحال بالنسبة للخطاب السياسيّ للإخوان المسلمين، الموجه سياسياً بالأساس. ممّا دعا البعض إلى أن يعتبروا هذه المرحلة بمثابة الخروج الجماعيّ عن عباءة الدعوة، وتبني السياسة.

المرحلة الانتقاليّة الثانيّة (عهد الرئيس الأسبق محمد مرسيّ)

شهدت السياسة الدينيّة في مصر مُنعطفاً تاريخياً، تزامن مع وصول الرئيس الأسبق محمد مُرسيّ إلى سُدة الحُكم. لم يكن وصول مُرشحٍ محسوبٍ على جماعة الإخوان المسلمين للحُكم مثار جدلٍ، بقدر النظر في التحالف الدينيّ الذي ساعده في ذلك. فغلب على هذا التحالف الحركات الدينيّة ذات الطابع الدعويّ والسياسيّ معاً، وسيمثل ذلك عقبة أمام سياسة الدولة الدينيّة فيما بعد.

برزت حالة الصراع حول منصب وزير الأوقاف في أول حكومة في عهد مُرسيّ، ولا سيّما بين المؤسسات الدينيّة الرسميّة كالأزهر والأوقاف (بشكل مُستتر)، والمؤسسات الدينيّة غير الرسميّة كالسلفيّين والجماعات الدينيّة الأخرى، حيث ترى جماعة الإخوان المسلمين في المؤسسات الدينيّة الرسميّة (رموز الأزهر والأوقاف) وجوهاً لعصر مُبارك، الذي طالما استبعدهم لأسباب أمنيّة. ويبرز هذا الصراع بدرجة كبيرة أهميّة منصب وزير الأوقاف، من كونه المسؤول الأول عن رسم سياسة الدولة الدينيّة وتنفيذها، ومتابعة ذلك على أرض الواقع.

في ظل العداء الخفيّ بين الأزهر والجماعة، عمِل الإخوان المسلمين على التمكن من وزارة الأوقاف عن طريق تعيين العديد من المسؤولين التنفيذيين المحسوبين على الصفوف الأولى للجماعة، في حين تم اتهام الوزير بالعمل على ما كان يُعرف إعلامياً بـ "أخونة الدولة"، خاصة مع استبعاد العديد من القيادات المحسوبة على مؤسسة الأزهر، مثل الشيخ سالم عبد الجليل، وأسامة الأزهريّ وغيرهما. واعتبر البعض الإعلان عن مُسابقة تعيين ٣٠٠٠ داعية استمراراً من الوزارة في محاولات الأخونة وتأميم المساجد والمنابر لمصلحة التيارات الإسلاميّة^{٣٤}.

شهدت سياسة الوزير طلعت عفيفي مرحلة جديدة في العمل على دعم السياسة المركزيّة للوزارة، حيث أعلن عن ضم ٣٠٩ مساجد جديدة من المساجد الأهليّة تحت مظلة وزارة الأوقاف، كما أنه سعى في بعض الوقت لتوحيد خطبة الجمعة على مستوى القطر المصري^{٣٥}. ودعا أئمة المساجد إلى الالتزام بالخطب الاسترشاديّة التي تُرسلها لهم الوزارة.

وعكف كلٌّ من وزارة الأوقاف في عهد الدكتور طلعت عفيفي، وحزب الحرية والعدالة على الانتهاء من قانون نقابة الدعاة، وتمريه في مجلس الشورى المُخوّل له سلطة التشريع آنذاك. ورأت الوزارة أن الهدف من القانون محاولة ضبط الخطاب الدينيّ، لتحقيق مبدأ الوحدة الدينيّة للمسلمين. واعتبر البعض، مثل أعضاء النقابة المُستقلة للدعاة، أنه محاولة تهدف لتأميم الدعوة، وإحكام السيطرة القانونيّة والتنظيميّة على المساجد؛ نتيجة عجز وزارة الأوقاف عن السيطرة عليها بمفردها.

^{٣٤} المرجع السابق، ص ٤٢.

^{٣٥} اليوم السابع، ٢٠١٣/٣/١٠، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/٨/٢٦، على الرابط: <https://goo.gl/DK48Jm>

في حين تم اعتبار أن محاولات استغلال وزارة الأوقاف، في عهد الدكتور محمد مرسي، للترويج لإنجازات الحكومة والتحذير من حالات العنف والفتنة، وتخصيص بعض الخطب لمساندة الشرطة^{٣٦}، ما هي إلا امتداد لسياسة الأنظمة السابقة تجاه المساجد والدعوة عموماً.

خاتمة

ختاماً نستطيع القول إن المساجد تؤدي دوراً كبيراً في التأثير على تفضيلات المواطن المصري. ومن ثم تبرز محاولات استخدامها بغرض التأثير في تفضيلات الناس وميولهم السياسيّة، سواءً في حالات دعم سياسة الدولة والحكومة، أو الترويج لجماعات سياسيّة ذات خلفيات دينيّة معينة. وترى بعض الفرضيات أن دور المساجد كنقاط انطلاق للتجمعات في ٢٥ يناير/كانون الثاني يمتد من مقارنة تاريخيّة تؤكد تواصل هذا الدور. ولكن على الرغم من أهميّة هذا المنظور، إلا أنه لا يُمكن أن نتغاضى بأي حالٍ من الأحوال عمّا مثّلته حالة القمع ومنع التجمّع بعد بروز جدية المظاهرات في أيام ٢٥، ٢٦، ٢٧ يناير/كانون الثاني. لذا مثّلت المساجد أماكن مشروعة لتجمّع الناس ولا سيّما في ظل الرقابة الأمنيّة على الميادين وأماكن التجمع. فضلاً عن ذلك برزت أهميّة يوم الجمعة لارتباطه بصورة أكبر بالتجمع الكثيف للناس؛ ممّا يحول بين هذه التجمعات وعصا الرقابة الأمنيّة.

من ناحية أخرى نستطيع أن نخرج بدحض الفرضيّة التي تعتبر الدولة جهة إداريّة مُحايدة للمساجد، حيث للدولة تفضيلاتها وسياساتها، وكذلك تسعى لدعم الناس والرأي العام لهذه السياسات، وقد تلجأ لاستخدام المنابر للحشد في هذا الاتجاه. ولكن ليس معنى هذا أن ترفع الدولة يدها عن متابعة المساجد وتنظيمها بحجة عدم حياديّتها، ولكن عليها تنظيم هذه المتابعة وتأكيد الحياديّة بعيداً عن قواعد الولاء، وكذلك تطبيق القانون في هذا الشأن بعيداً عن المواءمات السياسيّة الضيقة.

^{٣٦} خاصة بالتزامن مع الدعوة للمظاهرات المعارضة لحكم الرئيس الأسبق محمد مرسي، وتصدي قوات الشرطة لهذه المظاهرات والاحتجاجات.

المراجع

الكتب العربية

- الماورديّ، أبو الحسن، الأحكام السلطانية والولايات الإسلاميّة (الكويت: دار ابن قتيبة، ١٩٨٩)، ص ١٣٠.
- الزركشيّ، محمد بن عبد الله، إعلام الساجد بأحكام المساجد، الطبعة الخامسة (القاهرة: وزارة الأوقاف، ١٩٩٦).
- الأمانة العامة لمجلس الشعب، "مجموعة الدساتير المصريّة ١٨٢٤-١٩٧١"، الطبعة الثالثة (القاهرة: الأمانة العامة لمجلس الشعب، ٢٠٠٨).
- قُرنِيّ، بهجت وآخرون، الربيع العربيّ في مصر: الثورة وما بعدها، بهجت قُرنِيّ (محرراً)، الطبعة الأولى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، أكتوبر ٢٠١٢).
- عباس، محمد عبد السلام، في تاريخ الحضارة والثقافة العربيّة والإسلامية، الطبعة الأولى (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٠).
- لمعيّ، إكرام، وآخرون، الحالة الدينيّة في مصر، العدد الأول، الطبعة الخامسة (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسيّة والاستراتيجيّة، ١٩٩٥).

الكتب الإنجليزية

- Bayat, Asef, *Making Islam Democratic : Social Movements and the Post-Islamist Turn*, (Stanford CA : Stanford University press, 2007).
- Owen, Roger, *State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East*. 3rd ed. (London ; New York : Routledge, 2004), P. p29-30.

الدراسات العربية

- عبد الله، بلال، الدور السياسيّ للأزهر بعد الثورة: الثابت والمتحول، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، ٢٠١٣.
- عزت، عمرو، لمن المنابر اليوم؟ تحليل سياسة الدولة في إدارة المساجد، الطبعة الأولى (القاهرة: المبادرة المصريّة للحقوق الشخصية، أغسطس ٢٠١٤).

الدراسات الإنجليزية

- Moustafa, Tamir, "Conflict and Cooperation between the State and Religious Institutions in Contemporary Egypt." *International Journal of Middle East Studies* 32, no. 1 (2000): 3-22.